تقرير عن زيارة

الاردن، لبنان وكردستان العراق

2016/2/14 – 5

قام، خلال الفترة 5 – 2/14 /2016، وفد من جامعة الدول العربية بزيارة الى كل من الاردن، لبنان وكردستان العراق الدول المجاورة لسوريا، برئاسة السفيرة/ الشيخة حصة آل ثاني المبعوث الخاص للأمين العام للمساعدات الانسانية والاغاثية، وعضوية كل من السيد/ عبد الله التواتي رئيس قسم المساعدات الانسانية والسيد احمد عقاد اخصائي بالإدارة، وبرفقة فريق من المصورين لإعداد فيلم وثائقي عن اوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار.

تهدف الزيارة الى متابعة اوضاع اللاجئين السوريين الذين يزداد عددهم في هذه الدول باطراد وكلما تتعقد الازمة في سوريا ، والاتصال بمسؤولي سلطات هذه الدول المضيفة للاطلاع على تبعات الازمة السورية وما تُلقيه من اعباء على الخدمات اللوجستية التي تقدمها لفائدة اللاجئين السوريين من كهرباء، مياه والصرف الصحي، التعليم والخدمات البلدية المؤثرة، ولا شك، سلبا على خططها التنموية، بالإضافة الى تأدية زيارات ميدانية الى بعض مخيمات اللاجئين السوريين في كل من هذه الدول مع الاطلاع على انشطة المنظمات الانسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية ووكالات الامم المتحدة ذات الشأن.

يأتي التقرير في الثلاث مراحل التالية التي سنرصد فيها الخدمات الانسانية المقدمة للاجئين على مستوى حكومات الدول المضيفة والمنظمات الانسانية وحصر الفجوات والتحديات التي تعوق عمل الحكومات وتؤثر على اداء الجهات الفاعلة في هذه الدول من منظمات انسانية وجهات مانحة اضافة الى ما سيدلي به اللاجؤون انفسهم من اراء حول اوضاعهم الانسانية:

\

I – زيارة الوفد الى المملكة الاردنية الهاشمية:

تستضيف الاردن أكثر من 1,300 مليون لاجئ سوري منهم 460 الف مسجلين كلاجئين في مفوضية شؤون اللاجئين منذ بداية الازمة السورية خلال عام 2011، موزعين على محافظات وسط و شمال الاردن. ويعد مخيم الزعتري بمحافظة المفرق، ومخيم الأزرق بمحافظة الزرقاء من أهم المخيمات اللذين قام وفد الجامعة، وبالتنسيق مع السلطات الأردنية، بزيارتهما والاطلاع عن كثب على اوضاع اللاجئين السوريين.

رغم ان الاردن ليس طرفا في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ورغم حدة الازمة وما تضفيه من عبء كبير على السلطات، إلا أن الأردن عامل اللاجئين السوريين الفارين من أهوال

الحرب الدائرة في سوريا أكثر من كونهم لاجئين وإنما كإخوة رمت بهم الاقدار في أحضان الخصاصة والاحتجاجية، 80% منهم في ضيافة الشعب الأردني في مختلف محافظات البلد، أما 20% من بافي اللاجئين تمت استضافتهم في عديد من المخيمات بالتنسيق مع مفوضية شؤون اللاجئين التي تنسق وتقدم مع بقية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ما يجب من المساعدات العينية والمادية. أما الحكومة الأردنية فقد عملت في عام 2014، على وضع **"خطة الصمود الوطنية 2014 – 2016"** للاستجابة الانسانية لتخفيف تأثير الازمة السورية على الأردن وعلى المجتمعات الأردنية المضيفة من خلال الإهتمام بالبنى التحتية من كهرباء، مياه وصرف صحي، وخدمات بلدية، وهو ما دونه الوفد بالصوت والصورة من خلال مقابلات مع المسؤولين الحكوميين الاردنيين او زيارات ميدانية في مخيمين إثنين من مخيمات اللاجئين السوريين في الاردن كما يلي:

1 - مخيم الزعتري

كان للوفد في بداية زيارته إلى الأردن، لقاء مع مدير مخيم الزعتري العقيد/ عبد الرحمن عبد الله العموش وزملائه من القيادات، الذي رحب بالوفد وقدم من خلال اسئلة واستفسارات طرحتها المبعوث الخاص للأمين العام للمساعدات الانسانية والاغاثية السفيرة الشيخة حصة آل ثاني، معلومات ضافية عما تقدمه سلطات بلاده من خدمات للاجئين السوريين في هذا المخيم الذي يضم 80 الف من بين 200 الف لاجئ موزعين على 4 مخيمات اخرى.

أ - القطاع الصحي:

أشار السيد/ العقيد إلى أن بالمخيم طاقم كامل من وزارة الصحة يشرف على المستشفيات، ومركز طبي متقدم أنشأته الحكومة الأردنية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويعمل 24 ساعة مع عيادة مختصة لاستقبال اللاجئين القادمين من سوريا، وإلى عشرات المراكز الطبية الأخرى التي تعمل بواقع 400 مراجعة (استشارة طبية) في اليوم، وإحالة ل قرابة 15 ألف حالة حرجة في العام إلى المستشفيات الحكومية بالأردن. هذا بالإضافة إلى وجود 3 مستشفيات ميدانية من الأردن، المغرب والسعودية.

ب - قطاع التعليم:

أشار السيد العقيد/ إلى العديد من المدارس التي أقامتها المنظمات العربية والإسلامية لاسيما منظمات دول الخليج، واستطرد قائلا أن طاقة استيعاب هذه المدارس محدودة وعدد اللاجئين السوريين في المخيمات يبلغ 95 الف طالب في حين هناك خارج المخيم 145 ألف داخل المدارس الحكومية.

ج - الشؤون الاجتماعية:

تمت، في هذا المجال، الإشارة إلى وجود قرابة 355 ألف من اللاجئين السوريين الذين يعملون داخل الأردن بدون تصاريح مما أثر سلبا في نسبة البطالة، وحز في نفوس بعض الأردنيين لخسارتهم فرص العمل وتدهورت حالاتهم الاجتماعية من جراء اللاجئين السوريين القابلين للعمل بأجور زهيدة من قبل القطاع الخاص. هذا وتجدر الإشارة إلى زيارة السفير/الكندي في عمان إلى المخيم لبعث مراكز للأشغال اليدوية والفنية مساعدةً لذوي الاحتياجات الخاصة.

د - الحماية المدنية

توجد بالمخيم 4 فروع للشرطة:

- شرطة حماية الأسرة: وهدفها مواجهة القضايا الجنسية والتعدي على الاطفال وغيرها من القضايا الضارة بالأسرة، وذلك من خلال توزيع المنشورات وإقامة المحاضرات التوعوية والتحسيسية للحد من أثارها. كما بُعثت في هذا المخيم محاكم شرعية لمواجهة المخالفات في طريقة الزواج حيث تم إصدار قرار حكومي لتصويب أوضاع المخالفين بدون دفع غرامات.
- شرطة للأحداث: تساهم في الحد من حالات المتعلقة بالأطفال
- شرطة مكافحة المخدرات
- الشرطة المجتمعية: تسهر على أمن اللاجئين من خلال الجولات التفتيشية والتواصل مع اللاجئين

هـ - البنى التحتية

هناك حفر لأبار ارتوازية، والكهرباء متوفرة من الساعة 4 مساء الى الساعة 6 صباحا، مع وجود مشروع للطاقة الشمسية التي سيبدأ العمل بها في الشهر القادم (مارس 2016). وفي هذا المجال تجدر الإشارة الى أن الدعم الذي تقدمه الحكومة الأردنية إلى مواطنيها الأردنيين يشمل ايضا اللاجئين السوريين.

وفي ختام المقابلة أكدت السفيرة الشيخة حصة على أهمية تركيز الأمانة العامة للجامعة العربية على رصد ما تتحمله الدول المضيفة من أعباء، في كل تقارير الأمانة العامة ووسائل الإعلام أو بعقد المزيد من المؤتمرات والندوات للحث على مساعدة هذه الدول.

تزامنت زيارة وفد الجامعة الى الدول المضيفة للاجئين السوريين مع انعقاد مؤتمر لندن للمانحين يوم 2016/2/4، الذي حضره جلالة الملك عبد الله ملك المملكة الاردنية الهاشمية والذي شدد جلالته من خلال كلمته أمام المؤتمر على أهمية "تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في مساعدة الأردن على حمل العبء الأكبر في تداعيات اللجوء السوري وبشكل مستدام، حيث ركز المؤتمر على جانب الاجراءات الفورية المتمثلة في المساعدات الموعودة للاجئين السوريين والدول المضيفة، وعلى

جانب تداعيات منح اللاجئين حق العمل. وهذ التزامن سهل مهمة الوفد في التعرف على وجهات نظر مسؤولي هذه الدول والمنظمات الإنسانية الدولية، وما ينتظرونه من نتائجه لاسيما التعهدات المالية.

وفي هذا الصدد، أكد ممثلو كل من مكتب تنسيق الشؤون الانسانية للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة، في لقاء معهم على ايجابية ما توصل اليه المؤتمر من نتائج التي قد تساعد على إيجاد حل لمساعدة الدول المضيفة. وعلى صعيد آخر فإن المنظمات الانسانية تُقدّر جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها وعاتق الحكومة الأردنية، خاصة وأن الاضطرابات وخطورتها المتزايدة في جنوب سوريا يحثهم أكثر على التخطيط الجيد للتنسيق وتقديم ما يلزم من المساعدات الإنسانية. هذا وقد أشاد ممثل الفريق الإنساني للأمم المتحدة الخاص باللاجئين السوريين في الأردن بما تقوم به المنظمات الإنسانية الفاعلة من جهود من أجل الاستجابة وتقديم المساعدات الانسانية في ظروف بدأت تتحسن شيئا فشيئا وصار التنسيق بين المنظمات أكثر فعالية كما جاء على لسان ممثل الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ولكن ممثل المجلس النرويجي الذي يشارك الفريق الإنساني في تقديم المساعدة يرى أن التحديات كبيرة والوصول إلى المحتاجين خاصة على الحدود الأردنية السورية أصبح صعبا، حيث لم يتم تغطية احتياجاتهم بالكامل رغم التعاون مع المعارضة السورية في ايصال المساعدات.

أما ممثل اليونيسف فقد أشاد بمستوى التنسيق مع السلطات الأردنية الذي تطور على مدى السنين الأخيرة، وأكد على أن المخيم أصبح نموذجا من حيث الإدارة والإشراف وأن الشركاء من دول الخليج متواجدون منذ بداية الأزمة وساعدوا كثيرا في مواجهتها.

وفي ختام اللقاء مع الفريق أكدت السفيرة/ الشيخة حصة على أهمية مجموعات العمل وعلى ضرورة ايجاد شبكة كاملة لتحديد مهام الشركاء الفاعلين.

2 – مخيم الازرق:

يُعد مخيم الأزرق الذي بدأ في استقبال اللاجئين السوريين في ايار عام 2014، بعد أن شهد مخيم الزعتري ضغوطا في استقبال اللاجئين الفارين من الصراع الدائر في سوريا، يُعد من أهم المخيمات في الأردن حيث تصل طاقة استيعابه إلى 130 ألف لاجئ، أما حاليا فهو يضم قرابة 45 الف لاجئ تم ايواؤهم في بيوت جاهزة مع وجود مرافق تجارية ومستشفيات وبنى تحتية وأنظمة مياه وصرف صحي ومراكز أمنية داخلية إضافة الى شبكة طرقات معبدة داخل المخيم وألواح شمسية لتوليد الطاقة ومحطة لتحلية المياه. أما في ما يتعلق بالمنظمات الإنسانة في هذا المخيم أو غيره في داخل الأردن، مثلها السلطات الأردنية، فهي كما سبق وأن أشرنا إليه أعلاه، لم تدخر أي جهد في خدمة اللاجئين وعلى رأس قائمة هذه المنظمات مفوضية شؤون اللاجئين التي اشرفت على تهيئة مخيم الازرق. إن اقل ما يقال في هذا المخيم انه استفاد من تجربة الزعتري.

3 – لقاءات مع مسؤولين حكوميين:

الى جانب زيارة المخيمين الزعتري والأزرق للاجئين السوريين والالتقاء بالمسؤولين عنهما وممثلي المنظمات الانسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية، عقد وفد الجامعة ثلاثة اجتماعات على التوالي، مع وزراء كل من وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة ووزارة التخطيط:

أ - وزارة الشؤون التنمية الاجتماعية الاردنية:

رحبت معالي/ ريما أبو حسان وزيرة التنمية الاجتماعية بالوفد وبدأت حديثها بالإشارة الى أن الوزارة، وفي مواجهتها لأزمة اللاجئين السوريين، شكلت 6 لجان تنسيقية للعمل مع المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة داخل الأردن للنظر في المشاريع المطروحة لتفادي تكرارها وتجتمع مرة واحدة كل أسبوع، كما أن هناك لجنة سابعة لإقرار هذه المشاريع، واجتماعها يُعقد بصفة دورية كل شهر. أشارت السيدة الوزيرة إلى أن المنظمات تركز في أنشطتها على الأعمال الإغاثية في حين أن وزارتها تولي أهمية كبرى لبعث المشاريع.

أما بخصوص أوضاع اللاجئين وتعاطي السلطات الأردنية معها تقول معالي الوزيرة أن الأردن وصل إلى مرحلة "الاشباع" إشارة إلى ضخامة العبء الملقى على عاتق الحكومة الأردنية. وتضيف بأن على بقية الدول العربية أن تأخذ دورها في استضافة اللاجئين السوريين. كما ترى أن منظومة الحماية الاجتماعية ليس لها نصيب من الدعم وأن المساعدات المادية ليست أهم من الحماية، وعلى المنظمات الانسانية في الاردن دعم ذلك.

وفي ضوء ما تفضلت به معالي الوزيرة، أشادت السيدة السفير الشيخة حصة بجهود الوزارة المميزة واقترحت إمكانية أن تعقد الجامعة العربية مؤتمرا رفيع المستوى من مسؤولي الحكومات العربية والمنظمات الانسانية العربية الدولية لإيجاد آليات موحدة للعمل الإنساني العربي. زكّت السيدة الوزيرة هذا الاقتراح ووعدت بوضع استضافة ها المؤتمر على جدول أعمال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعه القادم، مضيفة أن الأردن مهيئ لاستضافة هذا الاجتماع ليطلع المشاركون على تجربته في هذا المجال.

ب - وزارة الصحة الاردنية

قال السيد الدكتور علي حياصات وزير الصحة والرعاية الصحية الاردني أن حكومته تحملت وقدمت ما يلزم إلى اللاجئين ولكن للمواطن الأردني حق الاهتمام به أكثر في إشارة إلى العبء الذي تتحمله الحكومة في المجال الصحي على حساب المواطن الأردني الذي يعاني أيضا في جميع القطاعات. كما أشار معاليه إلى أهمية الخدمات الأساسية ودعم موازنة الدولة بدلا من إضاعة الوقت في المشاريع الصغيرة وبعثرة الجهود في ما لا يعني، والمهم لديه إقامة مراكز كبرى في الأردن

(مركز للحريق مثلا)، وأن يكون التركيز على التنمية وعلى المدى الطويل.

ج - وزارة التخطيط الاردنية

لقد كان معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي واضحا في عرضه لوضع حكومته في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين، فبدأ حديثه بالإشارة إلى عدد سكان المملكة الاردنية الهاشمية الذي يبلغ ما بين 9 و10 مليون ساكن (احصاءات 2014)، منهم قرابة 3 ملايين غير أردني و1،5 مليون لاجئ سوري. وتعرض بالذكر لخطة الاستجابة لعام 2015، التي كانت بالتنسيق مع الجهات المانحة حيث كانت نتائجها إيجابية، وإلى خطة 2016 – 2018، التي عرضها في مؤتمر لندن والتي "تحدى بها المجتمع الدولي الإنساني الذي استمع إليه، حتى ينقض ما يمكن انقاضه" على حد تعبيره. وهي خطة معدة بكل جدية (11 فريق عمل)، وبناء على دراسات قامت بها الأمم المتحدة في هذا الشأن. وختم معالي الوزير كلامه ببعض النقاط التي يرى من الأهمية الاشارة اليها:

- طلب من المجتمع الدولي مساعدة الدول المضيفة في تحمل اعباء اللاجئين السوريين
- الطلب من المنظمات العربية لاسيما منظمات دول الخليج، المزيد من التنسيق مع الحكومة الاردنية.
- اهمية تبادل المعلومات حول العبء الذي تعاني الدول المضيفة

أما السفيرة الشخة حصة فقد علقت، في هذا الصدد، بالتأكيد على رأي معالي الوزير بأهمية الدعم وتفعيله والمشاركة في المعلومات على المستوى الثنائي ومتعدد الاطراف، مضيفة ان ما لدى الدول المانحة غير مبني على أسس صحيحة وهذا يجب المصارحة به. كما أعادت طرح أهمية عقد مؤتمر للدول المضيفة حتى تكون الاستجابة فاعلة ويتحقق التوازن بين حاجة اللاجئين وأعباء الدولة المضيفة.

3 – الزيارات الميدانية:

إضافة إلى اللقاءات المتعددة سواء مع مسؤولي السلطات الأردنية أو مع المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، أدى وفد الجامعة زيارات ميدانية إلى المخيمات للتواصل مع اللاجئين والاطلاع على أحوالهم المعيشية التي اتضح أنها لا تسر ولا تدعو للارتياح، رغم ما قدمته وما تزال تقدمها الحكومة الاردنية بالتنسيق مع المنظمات الدولية من خدمات اقل ما يقال عنها أنها جيدة خاصة في ما يتعلق بالبنى التحتية وحماية وأمن اللاجئين، إلا أنه، وكما في أي عمل انساني، هناك نواقص لاحظها الوفد أو اشتكى منها اللاجئون كالبطالة، نقص في توفير الاحتياجات معاناة الأرامل، تشغيل الأطفال وحرمانهم من حقوقهم في التعليم، وغيرها من الآلام والمآسي التي يندى لها الجبين، خاصة اذا ما تستمع إلى لوعة الأرامل اللواتي يعانين من قلة الجدة والحاجة لأبسط مقومات الحياة والعيش الكريم أو تشاهد حال الأطفال الذين تركوا مدارسهم ليتفرغوا للأعمال الشاقة سعيا وراء لقمة العيش

لهم ولعوائلهم، في غيبة ممن يأخذ بأيديهم أو يحنو عليهم. إنها

II – زيارة الوفد الى لبنان

إن الأوضاع في لبنان لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في الأردن، سواء من حيث معاناة اللاجئين السوريين الذي بلغ عددهم قرابة 1،100 مليون لاجئ اي ربع سكان لبنان الذي يعد 4،400 مليون نسمة، أو من حيث ما تعانيه الحكومة اللبنانية من أعباء إضافية تضر ببرامجها وأنشطتها في جميع القطاعات مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة المعيشية للشعب اللبناني.

وفي حقيقة الأمر إن 1،1 مليون لاجئ هم من المسجلين رسميا كلاجئين في مفوضية شؤون اللاجئين، أما الرقم الأقرب إلى الواقع والدقة قد يصل الى 1،500 مليون لاجئ، 400 الف منهم موزعين في مختلف مناطق البلاد والبقية في العديد من المخيمات (عكار، كاترماية، الجبل وغيرها...)،تحت اشراف مفوضية شؤون اللاجئين وهو ما صرح به معالي وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني في أول لقاء لوفد الجامعة مع مسؤولي الحكومة اللبنانية والذي أضاف أن لبنان يحرص دائما أن تكون أي منطقة بلبنان بها لاجئون تحت مسؤولية الأمم المتحدة. كما أشار معالي الوزير إلى أن سياسة بلاده في مواجهة ازمة اللاجئين تعتمد في أولوياتها على تشجيع الاستثمار الزراعي وتربية المواشي وهو ما يخلق المزيد من فرص العمل للمواطنين اللبنانيين واللاجئين السورين على حد سواء. كما أن هناك العديد من المشاريع المعروضة على المانحين وعلى من يطلب الشراكة والدولة جاهزة لتقوم بما يلزم من اجراءات. أما في ما يتعلق بالخطة اللبنانية للاستجابة للازمة فهي تتم باشراك الوزارات المعنية.

وبعد هذا اللقاء مباشرة أدى الوفد زيارة الى بلدية كاترماية حيث استقبله رئيس البلدية ونائبه ورئيس المخيم (متطوع لبناني) الذي بدأ حديثه مع الوفد، وبحضور اللاجئين، بالتشكي من خدمات مفوضية شؤون اللاجئين التي لا تهتم (حسب رأيه) باحتياجات اللاجئين وترفض معالجة بعض الحالات المرضية، في حين يشير ممثل المفوضية بأن منظمته تلبي كل ما يطلب منها من مساعدات لفائدة اللاجئين المسجلين أما معالجة الأمراض المزمنة غير معنية بها. كما أضاف أن المفوضية وبالتعاون الوثيق مع السلطات اللبنانية لا تستطيع تغطية إلا 50% من احتياجات مخيمات اللاجئين. وما لاحظه الوفد سواء من أقوال اللاجئين أو بالمشاهدة، هو نقص في التجهيزات، انقطاع الماء والكهرباء وغياب بعض الخدمات (قد يكون بصعوبة المكان ووعورته) .

أما الشيخة حصة، بعد استماعها إلى طلبات اللاجئين أشارت إلى أن الجامعة العربية حريصة على التواصل مع الاخوة السورين اللاجئين في دول الجوار وتقديم ما في وسعها من مساعدة في كل المجالات وخاصة المجال الصحي حيث لها علاقة بالعديد من الجمعيات التي يشهد لها في تقديم المساعدة. ووعدت بإيجاد حل للحالات المرضية التي عرضت عليها.

أ ـ اجتماع مع المنظمات غير الحكومية

ففي هذا اللقاء الذي ضم العديد من المنظمات اللبنانية غير الحكومية والنشطة في مخيمات اللاجئين السورين بلبنان، استمع وفد الجامعة العربية إلى دور كل منظمة في الاستجابة إلى احتياجات اللاجئين حيث كاد أن يجمع ممثلوها عن كارثية الوضع في لبنان بدءً من البنى التحتية التي أصابها الترهل، مرورا بالبطالة التي تبلغ لأول مرة في لبنان نسبة عالية(30%)، ووصولا إلى العديد من القطاعات الأخرى المتضررة كالتعليم والصحة. ورغم ذلك فان لبنان في مواجهته لهذا الوضع لم ينل إلا القليل من المساعدات، وان هذه المنظمات تؤكد ان الوضع سيتعقد أكثر ما هو عليه ما لم تبادر الجامعة العربية والمنظمات الدولية بالتعاون معها للحد من معاناة اللاجئين السوريين.

وفي هذا الشأن أجابت السيدة الشيخة حصة بأن المجتمع المدني اللبناني يعمل بشكل مهني وبقدرة جيدة من التنسيق، إنه يجب أن يكون للجامعة العربية دور مع الحكومة اللبنانية (الاشارة الى المجالس الوزارية بالجامعة العربية)، ولابد من تشكيل قوة ضغط للتحسيس أكثر بقضية اللاجئين السوريين وليس فقط على مستوى الجامعة وإنما أيضا على مستوى المجتمع الانساني الدولي ، وأضافت أن على المجتمع المحلي العمل على آليات للتمويل، حصر الاحتياجات، فتح سوق العمل، وأن تساعد الدول العربية المنظمات لتنمية القطاعات.

ب ـ اتحاد الجمعيات الاغاثية والتنمية

باعتباره نموذجا للشراكة في العمل الإنساني، ويجمع، محليا وإقليميا ودوليا أهم المنظمات الإنسانية أدى وفد الجامعة زيرة إلى اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنمية وإجتمع مع العديد من كوادره وخبرائه، وتعرف على مجال عمله الإغاثي المتمثل في التخفيف من حدة المعاناة التي يعيشها الافراد في ظروف الحرب ومساعدة الافراد على التكيف مع الظروف القاسية التي يعيشونها. كما يعمل الاتحاد على تشجيع الأفراد على الطموح للعودة وبناء مجتمعاتهم المتضررة للوصول إلى الحياة التي يودون ان يعيشوها في مرحلة العودة والبناء. ثم استمع الوفد إلى عروض عن انجازات الاتحاد، خلال أربع سنوات، المتمثلة في بعث عديد المشاريع والبرامج في مختلق القطاعات : الرعية الصحية، التعليم، الايواء، الإغاثة وغيرها من انجازات الاتحاد وما قام به).

وبعد هذا العرض، ، تقدمت السفيرة/ الشيخة حصة بالشكر إلى الحاضرين وعبرت عن حرصها للالتقاء بهم وبكل الشركاء في الأزمة السورية للتعرف على مشاريعهم وبرامجهم لمواجهة هذه الازمة الانسانية، مختتمة بالتوفيق لهم في أعمالهم الخيرية والانسانية.

III - زيارة الوفد الى كردستان العراق

لقد كان كردستان العراق مع بداية الأزمة السورية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني، قادرا على استيعاب اللاجئين السوريين، الذين بلغ عددهم إلى حد الآن قرابة 211 ألف لاجئ، جاهزا للاستجابة وتقديم المساعدة لهم. ومع بداية الصراع في العراق ، يناير 2014، كان أيضا لإقليم كردستان موعد آخر وأزمة جديدة تمثلت في العدد الهائل من النازحين الفارين من حرب داعش بالعراق الذين بلغ عددهم نحو 850 الف نازح. وستضفي هذه الازمة بظلالها على اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين على حد سواء وعلى وضع الاقليم بصفة عامة.

توجه مساء يوم الجمعة 2016/2/12، وفد الجامعة العربية إلى كردستان العراق برفقة كل من بالسيدة/ عليا حسين البزاز عن وزارة الهجرة والمهجرين، ممثل عن وزارة الخارجية (وكلاهما من الحكومة المركزية)، ليبدأ مهمته بزيارة ميدانية والتواصل مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية، والاجتماع مع بعض مسؤولي حكومة الاقليم.

1 - زيارة مخيم "باهركا" للنازحين ومخيم "قوشتة"

أ– مخيم النازحين

تُشرف على هذا المخيم، وهو مخيم عبور، جمعية خيرية كردستانية وذلك بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، وقد شارك في إقامته كل من الإمارات، قطر والكويت. وفي هذه الزيارة كان لوفد الجامعة العربية لقاء مع بعض ممثلي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية الذين أدلوا بمعلومات تتمثل في أن الإقليم كان في بداية 2011 غير محتاج الى المساعدات الإنسانية، ثم ومع تدفق النازحين العراقيين المستمر بسبب الحرب تعقدت الأوضاع، وصار الإقليم في حاجة ماسة إلى المساعدات حتى يتمكن من مواجهة هذه الأوضاع. ورغم ذلك استطاعت حكومة الإقليم وبالتعاون مع هذه المنظمات ان توفر ما أمكن من الاحتياجات كبناء المدارس، توفير شبكة المياه والصرف الصحي، مراكز صحية واسعافات أولية وغيره، كما تمت الاشارة الى بعض النقاط التالية:

- معظم اللاجئين والنازحين هم خارج المخيم
- هناك الكثير من التحديات منها عدم توفر فرص العمل
- يجب ان يكون الدعم في البنى التحتية
- الازمة نفسية اكثر من اي شيء اخر

عمل الوفد على الاتصال بالنازحين الذين أجمعوا على أن الوضع متأزم، كما استمع أيضا إلى بعض الشكاوي الخاصة بالحالات الصحية حيث وعدتهم السيدة السفيرة بالتعامل بحل مشاكلهم من خلال بعض المنظمات الانسانية والخيرية التي تعنى بهذه الحالات وذلك من خلال التواصل مع السيد مدير المخيم

2 ـ لقاء مع مسؤولي حكومة كردستان

في صباح يوم السبت الموافق 2016/2/13، اجتمع وفد الجامعة برفقة السيدة علياء والسيد مصطفى مع سيادة محافظ اربيل ومعالي وزير الداخلية لإقليم كردستان. واهم ما تناوله اللقاءان ما يلي:

ـ اجتماع مع سعادة المحافظ

عبر السيد المحافظ في بداية حديثه عن صعوبة الوضع في كردستان العراق بسبب اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين (معظمهم من محافظة الانبار)، وأضاف أن المساعدات شحيحة وقد يكون ذلك سببه كون العراق دولة بترولية، معبرا عن أسفه مما يعيشه العراق من تفرقة ليس بسبب التفرقة بين شيعة وسنة فقط وانما أيضا بين عربي وكردي، وهذا ما لم يقم به صدام حسين في عهده الظالم، مضيفا أنه مستاء من تصرف حكومة بغداد وتجاهلها للعبء الملقى على عاتق الاقليم. كما تطرق الحديث إلى وزارة التخطيط وما ترصده من الأعباء الواقعة عليها بسبب اللاجئين والنازحين، وأن كل الثقل كان على عاتق الحكومة الاقليمية.

وفي هذا الصدد، وبعد أن أكدت بوجوب أن يكون للجامعة العربية دور في هذه الازمة، سألت السيدة السفيرة إن كانت هناك خطة لمواجهة الوضع (أين يكون الدعم ؟ مع أي من المنظمات تتعامل حكومة الاقليم ؟ ما العمل إذا كان هناك عجز في تقديم الخدمات ؟)، وذلك اشارة إلى اهمية تقديم تقارير الى الامانة العامة. كما أضافت أن ما قدمته الحكومة الاتحادية هو حق وليس منحة. وأن دورها من المفترض أن يكون أكثر من الجهات المانحة، وأن عدم فهم الوضع من الخارج هو في حد ذاته عبء كبير.

وأختتم الاجتماع بالتأكيد على وحدة العراق مع تقديم وعد من السفيرة بزيارة ثانية إلى العراق (أي كردستان العراق).

ـ اجتماع مع معالي وزير الداخلية:

أشار معالي الوزير إلى أن مشكلة الإقليم تختلف عن بقية دول الجوار المضيفة للاجئين السوريين، وذلك إشارة إلى عبء اللاجئين والنازحين الذي من المفترض أن تتحمل مسؤوليته الحكومة المركزية وأشار إلى بعض المشاكل (ليست للإقليم ميزانية وعجز على صرف رواتب 5 اشهر ـ حرب مع داعش ـ تأثير هبوط سعر النفط ـ تأزم الوضع خاصة مع ازدياد الاحتياجات). هذا ولم يغفل معالي الوزير عن الاشارة الى:

1. مساعدة المملكة العربية السعودية بمبلغ 500 مليون دولار التي استفاد منها الكل (ملاحظة: كل مسؤولي حكومة الاقليم اشادوا بذلك مع تقديم الشكر الى السعودية) ـ مساعدة قطر بـ 2 مليون دولار ـ مساعدة الكويت بـ 150 مليون دولار.

2. ملاحظة الغياب العربيفي زيارة الاقليم، في حين شهد زيارات الى مخيم الاقليم من كل من (ايطاليا ـ المانيا ـ فرنسا/الرئيس) نجد العرب غائبين".

3. ان ازمة النازحين ستتعقد اكثر في الايام القليلة القادمة حيث ننتظر قدوم مئات آلاف النازحين الفارين من حرب داعش

وفي ختام الاجتماع أكدت السيدة السفيرة على أهمية بعث مشاريع تأخذ في الاعتبار العدل بين اللاجئين والنازحين.

3 - زيارة مخيم "قوشتة" للاجئين السوريين

بعد أن استقبلت حكومة كردستان اللاجئين السوريين في مدارسه بأربيل، أصدرت في بداية عام 2013، قرارا بإنشاء مخيم "قوشتة" الذي بلغ عدد اللاجئين به إلى حد الآن أكثر من 35 الف لاجئ

توجه بعد ظهر يوم السبت 2016/2/13، وفد الجامعة الى هذا المخيم حيث التقى باللاجئين السوريين واستمع إليهم وإلى طلباتهم بشأن أوضاعهم في المخيم (تدخلت السيدة السفيرة في حل بعض المشاكل خاصة الحالات المرضية)، ثم اجتمع الوفد مع بعض ممثلي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية في كل من مفوضية شؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الانساني للأمم المتحدة OCHA، اليونيسف، برنامج الغذاء العالمي وغيرها من المنظمات)، الذين يعملون بصفة وثيقة مع الحكومة، وفي الوقت الذي أفاد فيه ممثل المفوضية بأن أولويات هذه المنظمات تتمثل في التركيز على الدعم من الجهات المانحة حتى يتمكنوا من دعم المجتمعات بالمساعدات والاهتمام ببناء قدرات الحكومة ومنظماتها، اشار ممثل مكتب OCHA، الى تأخر تقديم المساعدات رغم تعاونهم مع المنظمات الموجودة. كما أن الوصول الى من هم بحاجة الى هذه المساعدة أصبح صعبا، وأضاف أن البنى التحتية متدهورة والوضع ليس مستقرا. أما ممثل برنامج الغذاء العالمي، وبعد أن قدم ما تقوم به منظمته من جهود لتقديم المساعدات الإنسانية، اشار الى انه ما زالت هناك تحديات واللاجئون لا يعولون كثيرا على المساعدات الغذائية، إشارة الى المساعدات النقدية، في حين أكد ممثل اليونسكو على أن كثيرا من الحالات ليست جيدة ويجب علينا كمنظمات أن نعمل أكثر مع الحكومة لمواجهة هذه الأوضاع، مختتما مداخلته بالاستفسار عما يمكن ان تساعد به جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

وردا على ما جاء في مداخلات السادة ممثلي هذه المنظمات، أجابت السيدة السفيرة بانها تركز على الاستجابة في الدول الثلاث (الأردن، لبنان، وإقليم كردستان العراق)، والمساعدة على توعية منظمات هذه الدول، وأيضا حث الجهات المانحة على دعم المساعدات الانسانية والإغاثية. أما في ما يتعلق بمساعدة الجامعة لهذه المنظمات، وبعد اشارتها إلى قرار الجامعة بإنشاء آلية عربية للإغاثة

وانشاء ادارة للمساعدات الإنسانية، أفادت السيدة السفيرة بأن الجامعة تعمل في ضوء ما يقدم لها من وثائق من مكتب OCHA.

أما اللقاء الثاني لهذا اليوم فكان مع الجمعيات الخيرية والمنظمات العربية غير الحكومية النشطة على الميدان في إقليم كردستان وخاصة مخيمي النازحين العراقيين واللاجئين السوريين حيث قدم ممثلو هذه المنظمات عروضا لما يقدمونه للاجئين والنازحين من خدمات ومساعدات، احداث مراكز طبية، مشاريع وبرامج اجتماعية وغيره. وعد هذا الاجتماع توجه الجميع الى احدى ساحات المخيم حيث أتيحت لهم فرصة للمشاهدة الى وصلة فنية من الرقص الشعبي السوري لفتيات وفتيان سوريين

مؤتمر صحفي

اختتم وفد الجامعة العربية زيارته الى اقليم كردستان العراق بمؤتمر صحفي للسيدة السفيرة الشيخة آل ثاني في أحد مقرات المنظمات الانسانية المحلية، حيث صرحت بأن الوفد قام بزيارة إلى كل من الأردن، لبنان وإقليم كردستان العراق بهدف الاطلاع على أوضاع اللاجئين السوريين والتواصل مع مسؤولي دول الجوار التي كانت الأكثر تضررا من الأزمة السورية بتحمل حكوماتها أعباء اللاجئين والتي كان لها الأثر السلبي الكبير على خططها التنموية. كما أتاح تزامن انعقاد مؤتمر لندن يوم 2016/2/4، مع زيارة الوفد الى دول الجوار، الفرصة للاطلاع على وجهات نظر حكوماتها حول نتائج المؤتمر وعلى خطط الاستجابة الوطنية لهذه الدول ثم اجابت على بعض اسئلة الصحافيين المحليين (لفي غياب واضح للإعلام العربي) حول اهداف الزيارة.

IV - رأي وملاحظات

إن أزمة اللاجئين السوريين في دول الجوار، أزمة انسانية استثنائية بكل المقاييس حيث إرتبط فيها المسار الإنساني بالمسار السياسي، فوجد المجتمع الإنساني الدولي نفسه أكثر من عاجز أمامها، رغم كل ما بذلته وتبذله المنظمات الإنسانية الدولية والعربية الحكومية وغير الحكومية ووكالات الامم المتحدة المعنية من جهود لمواجهة هذه الازمة والحد من أثارها الأليمة.

إن ما لاحظه الوفد من أوضاع مأساوية لضحايا من كل فئات المجتمع السوري أطفال، نساء، شياب، مسنون.. كلهم فروا من نيران حرب مدمرة أكلت الأخضر واليابس، إلى جحيم المخيمات الأشد قسوة:

وبالتوازي، نجد الدول المضيفة لهؤلاء اللاجئين السوريين التي قدمت، سواء من منظور عرقي او عقائدي أو من منظور انساني، أكثر مما هو مطلوب منها من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه المظلمة، مظلمة القرن، نجدها غير قادرة على استكمال مشوارها مع اللاجئين سوى لضعف الحال او لقلة الحيلة.

إن المجتمع الانساني الدولي (وبالأخص حكومتنا العربية) أمام امتحان عسير، أمام أزمتين (معاناة اللاجئين ومعاناة الدول المضيفة) في أزمة واحدة، كلتاهما مرة بحيث لا يمكن التضحية بواحدة على حساب الأخرى. **ولهذا، عليه ان يفكر ومن الآن، في المعضلة "خارج الصندوق" لأن الحلول التقليدية، أمام هذه الأزمة وفي مثل هذه الحالات، أصبحت لا تجدى نفعا**.

<u>في هذا الصدد ترى الادارة أهمية:</u>

1. ان تحث الامانة العامة الحكومات العربية لتقديم المساعدة الى الدول المضيفة للاجئين السوريين.
2. عقد مؤتمر رفيع المستوى لمسؤولي الحكومات العربية لإيجاد الحلول المناسبة لازمة اللاجئين ومساعدة الدول المضيفة
3. حشد الموارد لإقليم كردستان العراق العاجز على دفع رواتب موظفيه، على مواجهة ازمته الانسانية.
4. الايعاز الى السادة وزراء الاعلام العرب لتنظيم حملات شعبية للتبرع لفائدة اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين، وذلك من خلا ل وسائل الاعلام الوطني (التلفزيون، الراديو، والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.
5. مناشدة حكومة العراق المركزية الوقوف الى جانب حكومة اقليم كردستان في مواجهته لازمة اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين.

المستشار/ عبد الله التواتي

رئيس قسم المساعدات الإنسانية

الامانة العامة: 2016/2/24